



نحو رؤية وطنية شاملة لتعزيز الشفافية وتفعيل المساءلة

برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء

وبالتنسيق مع مجلس القضاء الأعلى والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة

وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تقيم وزارة العدل ورشة عمل بعنوان:

(تعزيز جهود إنفاذ القانون في مكافحة الفساد)

العاصمة عدن، الجمهورية اليمنية

٢٨-٢٩ أبريل ٢٠٢٥ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
(دور القضاء في مكافحة الفساد)



إعداد/

القاضي / د. علي عطبوش عوض

أمين عام مجلس القضاء الأعلى

محتويات العرض:

- مقدمة
- الأطر القانونية والتشريعية في مكافحة الفساد
- تحليل القضايا والتحديات
- أهمية استقلال السلطة القضائية
- مبادئ استقلال السلطة القضائية
- الدروس المستفادة
- الأسئلة والتوصيات

مقدمة:

يشكل الفساد ظاهرة خطيرة تهدد استقرار المجتمعات وتقويض أسس الدولة القانونية، إن الفساد بأشكاله المتعددة يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويضعف الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، ومن هذا المنطلق، يظهر دور القضاء كركيزة أساسية في مكافحة هذه الظاهرة والتصدي لها بفاعلية وكفاءة

يعد القضاء المستقل هو الحامي الأول للحقوق والحريات، والذي يسهم بشكل كبير في تطبيق القانون وملاحقة الفاسدين ومحاکمتهم، ويتيح القضاء العادل والشفاف الفرصة لإنفاذ القانون بشكل نزيه ومتوازن، مما يعزز الثقة في النظام القضائي ويشجع المواطنين على الإبلاغ عن حالات الفساد، وأوضحت التجارب المختلفة في العالم من حولنا أن الفساد ظاهرة معقدة تدق ناقوس الخطر إذا ما غابت الوسائل القانونية والقضائية في مواجهتها

وتؤكد التقارير الدولية مثل تقرير منظمة الشفافية الدولية ، وغيرها من التقارير الأخطار المدمرة للفساد على المجتمعات والدول فهو يقوض الديمقراطية ، وسيادة القانون ويؤدي إلى استغلال السلطة وانتشار الفقر والأمية وانتهاك حقوق الإنسان ، وإعطاء سمعه سيئة ، إضافة إلى تشجيع الجريمة المنظمة والإرهاب وتدهور النسيج الاجتماعي وجودة الحياة بشكل عام.

في هذا البحث:

في هذا البحث، سنتناول دور القضاء في مكافحة الفساد من خلال استعراض الأطر القانونية والتشريعية التي تساهم في مكافحة الفساد، بالإضافة إلى جملة من الصعوبات التي تواجه القضاء في التصدي لأعمال الفساد

ثم يتطرق البحث إلى العدالة الناجزة في مكافحة الفساد، فمكافحة الفساد يلزمها سرعة التحرك وردع العبث بالحقوق

ثم خالص البحث إلى رسم ملامح للحل الذي قد يجعل للقضاء مساهمة فعالة في ردع أعمال الفساد، وذلك بطرح أفكار غايتها تخطي الصعوبات التي تعيق المساهمة الفعالة للقضاء في التصدي للفساد، وتفعيل مواجهة الفساد من منظور مختلف.

أولاً: الأطر القانونية والتشريعية في مكافحة الفساد:

تشمل الأطر القانونية والتشريعية العديد من القوانين واللوائح التي تهدف إلى مكافحة الفساد والوقاية منه. من أبرز هذه الأطر:

1- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز العدالة الجنائية الدولية والتعاون بين الدول لمكافحة الفساد.

2- القوانين الوطنية: تختلف من بلد إلى آخر، ولكنها تشمل عادةً قوانين تجريم الفساد، والتشريعات المتعلقة بالرقابة والمحاسبة، والقوانين التي تنظم النزاهة الإدارية.

3- المؤسسات المكافحة للفساد: تشمل الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد، واللجان العليا للمناقصات والمزايدات، والوحدات المتخصصة في غسل الأموال.

ثانياً: تحليل القضايا والتحديات:

تواجه القضاء في مكافحة الفساد العديد من التحديات، منها:

جرائم الفساد غالباً ما تكون معقدة ومركبة، مما يجعل الكشف عنها وإثباتها أمراً صعباً

1- صعوبة الكشف والإثبات

يمكن أن يؤثر التدخل السياسي في عمل القضاء ويؤدي إلى تحيز العدالة

2- التدخل السياسي

تحتاج مكافحة الفساد إلى تعاون دولي قوي، ولكن هذا يتطلب تنسيقاً وتعاوناً بين الدول المختلفة

3- التعاون الدولي

ثالثاً: أهمية استقلال السلطة القضائية:

استقلال القضاء يتيح للقضاة اتخاذ قراراتهم بناءً على القانون والأدلة المقدمة أمامهم دون أي تأثير أو ضغط خارجي، وهذا يساهم في تحقيق العدالة والمحافظة على حقوق الأفراد، والجماعات.

1- ضمان العدالة

عندما يكون القضاء مستقلاً، يزيد ذلك من ثقة الجمهور في النظام القضائي ويعزز احترام القانون، وهذه الثقة تعتبر أساساً لنظام قانوني قوي وفعال

2- تعزيز الثقة العامة

يوفر القضاء المستقل حماية فعالة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية من خلال ضمان أن تكون القرارات القضائية غير متحيزة ومستقلة، ويتم توفير حماية للأفراد ضد الانتهاكات والتجاوزات.

3- حماية الحقوق والحريات

ثالثاً: أهمية استقلال السلطة القضائية:

يلعب القضاء المستقل دوراً حاسماً في مكافحة الفساد. القرارات القضائية غير المتأثرة تساهم في تقديم المسؤولين الفاسدين إلى العدالة ومعاقبتهم، مما يعزز الشفافية والنزاهة في المؤسسات الحكومية.

4- مكافحة الفساد

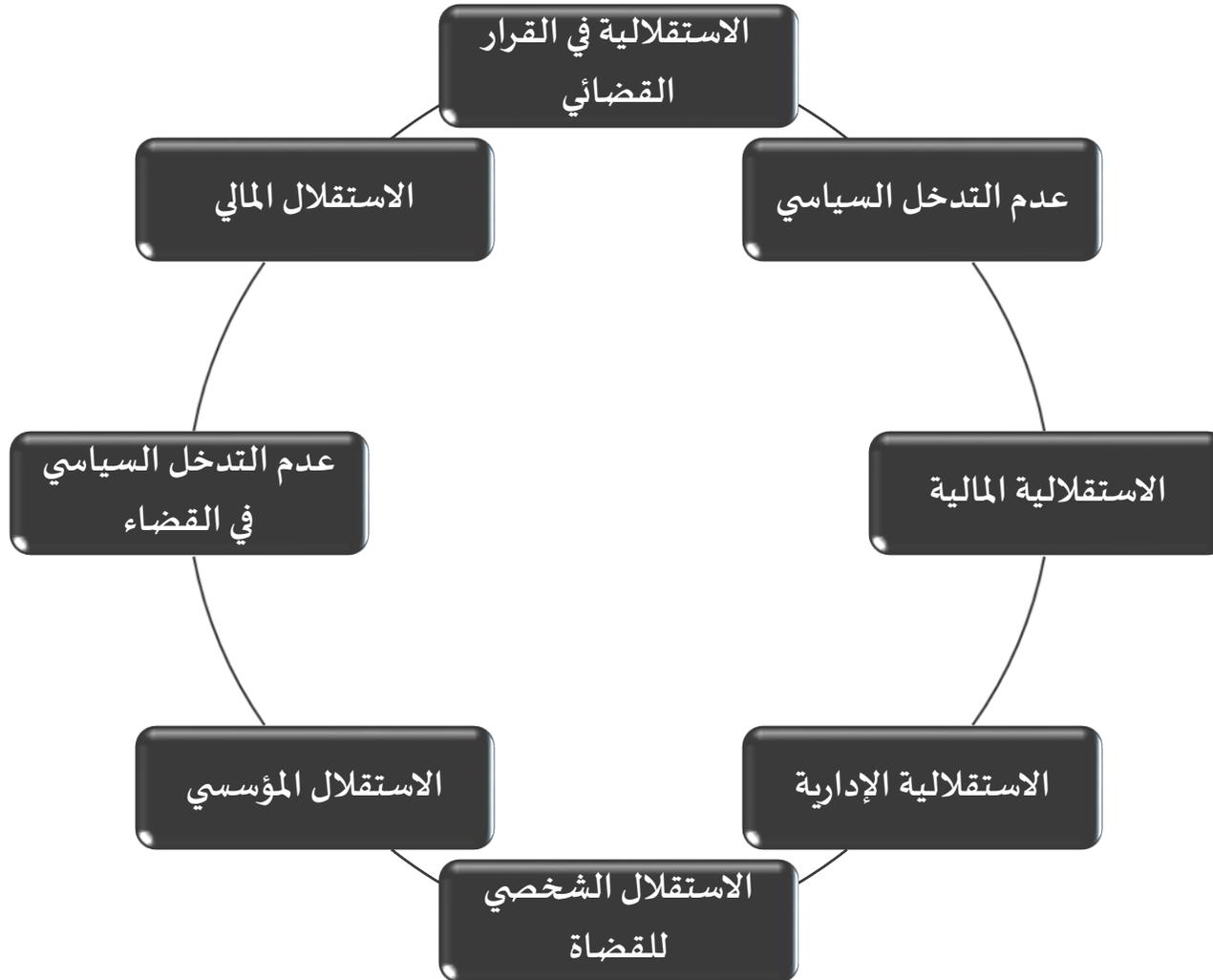
استقلال القضاء يشكل جزءاً من مبدأ فصل السلطات، حيث يكون لكل سلطة دورها المستقل والمتكامل، وهذا التوازن يمنع تركيز السلطة في جهة واحدة ويضمن النظام الديمقراطي.

5- توازن السلطات

القضاء المستقل يعتبر عنصراً مهماً لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يضمن احترام القانون والنظام، ويعزز مناخ الأعمال والاستثمارات.

6- تحقيق التنمية
المستدامة

رابعاً: مبادئ استقلال السلطة القضائية:



خامساً: الدروس المستفادة

1- **الاستقلال القضائي:** يجب أن يكون القضاء مستقلاً عن السلطات التشريعية والتنفيذية لضمان فعالية مكافحة الفساد.

2- **التعاون الدولي:** يجب تعزيز التعاون بين الدول لمكافحة الفساد والتعامل معها بشكل مشترك.

3- **التدابير الوقائية:** يجب تعزيز التدابير الوقائية والمؤسسات المكافحة للفساد لتجنب حدوث الفساد في المقام الأول.

الأسئلة الملحقه

1- ما هو دور مجلس القضاء الأعلى في مكافحة الفساد؟

يلعب مجلس القضاء الأعلى دوراً محورياً في مكافحة الفساد من خلال تعزيز استقلالية القضاء وضمان نزاهته. يتمثل دوره في:

1. الإشراف على أداء القضاة والمحاكم: يضمن المجلس أن القضاة يعملون وفقاً للمعايير الأخلاقية والمهنية، مما يقلل من فرص الفساد داخل النظام القضائي.

2. تعيين القضاة ومحاسبتهم:

- اذ يتم تعيين مجلس محاسبة وفقاً للقانون من قبل مجلس القضاء الأعلى، ويختار القضاة بناءً على الكفاءة والنزاهة، حيث تتولى هيئة التفتيش القضائي التحقيق مع أي قاضٍ يشتبه بتورطه في الفساد أو الإهمال ومن ثم تتم استكمال إجراءات الدعوة التأديبية بهيئة التفتيش القضائي، ورفعها إلى المجلس ليدرسها ويوافق عليها ويحيلها وفقاً للقانون لمجلس المحاسبة للفصل فيها، ما يضمن بيئة قضائية نزيهة.

الأسئلة الملحقه

1- ما هو دور مجلس القضاء الأعلى في مكافحة الفساد؟

3. تطوير التشريعات: يساهم المجلس في صياغة قوانين فعالة تواكب الواقع المعاصر.
4. التعاون مع الهيئات الرقابية: يعمل المجلس بالتنسيق مع الهيئات الوطنية مثل الهيئة العليا لمكافحة الفساد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لضمان تحقيق العدالة في قضايا الفساد.
5. تعزيز الشفافية: من خلال نشر الأحكام القضائية المتعلقة بقضايا الفساد، يساهم المجلس في تعزيز الثقة العامة بالنظام القضائي.
6. تدريب القضاة: يركز المجلس بالشراكة مع وزارة العدل على تدريب القضاة على التعامل مع قضايا الفساد بفعالية، مما يعزز من قدرتهم على مواجهة التحديات القانونية المرتبطة بهذه القضايا.
7. وضع السياسات القضائية لمكافحة الفساد: يضع خططاً لتسريع البت في قضايا الفساد، وضمان عدم إطالة أمد المحاكمات بشكل يؤثر على العدالة.

الأسئلة الملحقه

2- ما هي أهم الخطوات التطبيقية التي قام بها مجلس القضاء الأعلى في مجال مكافحة الفساد خلال السنتين الماضيتين؟

خلال السنتين الماضيتين، قام مجلس القضاء الأعلى بعدد من الخطوات التطبيقية لتعزيز مكافحة الفساد، منها:

1. إصلاحات قضائية وإدارية: يستعرض المجلس في اعماله تقارير حول أداء هيئات السلطة القضائية (المحكمة العليا – وزارة العدل – النيابة العامة) ويركز على تسريع الفصل في القضايا المنظورة، مما يعزز من كفاءة النظام القضائي.
2. إصدار تعاميم تنظيمية: أصدر المجلس تعاميم تهدف إلى ضبط سير الإجراءات في المحاكم المختلفة، مما يساهم في تقليل فرص الفساد الإداري.
3. تطوير التشريعات: ناقش المجلس تعديلات على بعض مواد الرسوم القضائية والديات والأروش واللائحة التنفيذية لقانون التوثيق، بهدف تحسين الإطار القانوني لمكافحة الفساد وضمان الشفافية في الإجراءات القضائية.

الأسئلة الملحقه

2- ما هي أهم الخطوات التطبيقية التي قام بها مجلس القضاء الأعلى في مجال مكافحة الفساد خلال السنتين الماضيتين؟

4. التعاون مع الهيئات الرقابية: عزز المجلس تعاونه مع الهيئات الرقابية مثل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.

5. تعزيز الحماية القانونية للمال العام: ركز المجلس على حماية المال العام من خلال تعيين قضاة اكفاء بمحاكم الأموال العامة لضمان محاسبة المسؤولين عن الفساد المالي والإداري.

- علماً بأن المجلس خلال الأعوام السابقة من العام 2022م الى يومنا هذا اتخذ عدد من القرارات بإحالة عدد (24) قاضي الى مجلس المحاسبة ورفع الحصانة القضائية عن (14) قاضي.

- كما أن اليمن صادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: وقد انضمت إليها اليمن في 29 سبتمبر 2003م، حيث تم اعتمادها في عام 2003، وتضم 71 مادة موزعة على ثمانية فصول، وتهدف إلى منع الفساد وتجريم بعض التصرفات وتعزيز إنفاذ القانون والتعاون القضائي الدولي.

الأسئلة الملحقه

3- ما هي أهم المعوقات التشريعية والعملية (وغيرها) التي تؤثر على دور المحلي الموقر وتؤثر سلبا في قدرته على تحقيق مزيد من الإنجازات؟

هناك عدة معوقات تؤثر على دور مجلس القضاء الأعلى وتحد من قدرته على تحقيق المزيد من الإنجازات، وتشمل:

1. المعوقات التشريعية:

- غياب تحديث القوانين: العديد من القوانين الحالية لا تتماشى مع التطورات الحديثة، مما يعيق تحقيق العدالة بشكل فعال.
- التداخل بين السلطات: ضعف الفصل بين السلطات التنفيذية والقضائية يؤدي إلى تأثيرات سلبية على استقلالية القضاء.
- نقص التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد: غياب قوانين واضحة وفعالة تعزز الشفافية والمساءلة.

الأسئلة الملحقه

3- ما هي أهم المعوقات التشريعية والعملية (وغيرها) التي تؤثر على دور المحلي الموقر وتؤثر سلبا في قدرته على تحقيق مزيد من الإنجازات؟

2. المعوقات العملية:

- نقص الموارد المالية والبشرية: ضعف التمويل ونقص الكوادر المؤهلة يؤثران على كفاءة العمل القضائي.
- البنية التحتية المتضررة: تدهور البنية التحتية للمحاكم نتيجة النزاعات المستمرة يعيق سير العمل القضائي.
- البيروقراطية: تعقيد الإجراءات الإدارية يؤدي إلى تأخير الفصل في القضايا.

3. المعوقات الاجتماعية:

- انعدام الثقة العامة: ضعف الثقة بين المواطنين والنظام القضائي يقلل من فعالية المجلس في تحقيق العدالة.

4. التحديات الأمنية:

- الوضع الأمني غير المستقر: النزاعات المسلحة تؤثر على قدرة المجلس على تنفيذ مهامه بشكل كامل.

الأسئلة الملحقة

4- ما هي توصياتكم لدعم مجلس القضاء الأعلى في مكافحة الفساد؟ بما في ذلك

توصيات تهم المحلي مباشرة وتوصيات تهم البيئة العامة الأشمل لمكافحة

الفساد في اليمن؟

لدعم مجلس القضاء الأعلى في مكافحة الفساد، يمكن تقديم توصيات على مستويين:

توصيات مباشرة للمجلس:

1. تعزيز استقلالية القضاء: ضمان عدم تدخل السلطات التنفيذية أو السياسية في عمل القضاء، مما يعزز الثقة العامة.
2. تطوير البنية التحتية القضائية: تحسين المرافق القضائية وتوفير الموارد اللازمة لتسريع الفصل في القضايا.
3. تدريب القضاة والموظفين القضائيين: تنظيم برامج تدريبية متخصصة في مكافحة الفساد لتعزيز الكفاءة المهنية.
4. تفعيل الرقابة الداخلية: إنشاء آليات رقابية داخلية لضمان النزاهة والشفافية في الإجراءات القضائية.
5. التعاون مع الهيئات الرقابية: تعزيز التنسيق مع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد لضمان تحقيق العدالة في قضايا الفساد.

التوصيات

توصيات للبيئة العامة لمكافحة الفساد:

1. تحديث التشريعات: تعديل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد لتتماشى مع المعايير الدولية وتعزيز الشفافية.
2. تعزيز الوعي المجتمعي: إطلاق حملات توعية لتعريف المواطنين بأهمية مكافحة الفساد ودورهم في الإبلاغ عنه.
3. إنشاء نظام إلكتروني: اعتماد أنظمة إلكترونية لإدارة القضايا القضائية والمالية لتقليل فرص الفساد الإداري.
4. تعزيز الشفافية في المؤسسات العامة: نشر تقارير دورية عن أداء المؤسسات الحكومية لضمان المساءلة.
5. دعم التعاون الدولي: الاستفادة من الخبرات الدولية وتبادل المعلومات مع الدول الأخرى لتعزيز مكافحة الفساد.

التوصيات

- 1- إجراء تعديلات تشريعية وإلغاء قانون رقم (6) لسنة 1995 م بشأن إجراءات اتهام ومحاكمة شاغلي وظائف السلطة العليا أو على الأقل تعديله حتى يسمح بمسألة كبار موظفي الدولة.
- 2- رفع المستوى المعيشي للقضاة من خلال توفير حياة كريمة تمكنهم من أداء أعمالهم بعيداً عن التأثيرات والمغريات.
- 3- تفعيل الورش والدورات لرفع من الأداء والكفاءة سواءً للقضاة أو للأجهزة المقابلة.

شكراً لكم

والله الموفق،،،

القاضي / د. علي عطبوش عوض

أمين عام مجلس القضاء الأعلى